مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد:09 العدد: 02/ ديسمبر-2022
ص 395 - 416
OEB Univ. Publish. Co.

التمويل الرقمي كمدخل للشمول المالي
دراسة مقارنة بين الدول المغاربية

Digital Finance As An Entry Point For Financial Inclusion A Comparative Study Between The Maghreb Countries

ط. مروة كردوسي[1] [*]، د. آسيا سعدان[2]

[1] مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة8 ماي 1945– قالمة (الجزائر)،
kerdouci.marwa1@univ-guelma.dz

[2] مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945– قالمة (الجزائر)،
saadane.assia@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/20 تاريخ قبول النشر: 2022/11/15 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المستوى الحالي لكل من التمويل الرقمي والشمول المالي في الدول المغاربية، حيث تم تحليل مجموعة انتقائية من المؤشرات المصممة من قبل "مجموعة العشرين" لقياس شامل لفئات الشمول المالي التي تعتمدها التقنيات الرقمية، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى أنّ الدول المغاربية لا تزال متخلفة عن الركب بسبب انخفاض معدلات الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية التقليدية واستخدامها، بما في ذلك الائتمان، ملكية الحساب والادخار. ومن ناحية أخرى، توجد مجموعة من التحسينات النسبية في التوسعات المالية، المعاملات غير النقدية والمدفوعات الرقمية، غير أن هذه التحسينات لا تتوافق والإمكانيات الكبيرة التي تملكها هذه الدول في مجال تبني التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التمويل الرقمي، الدول المغاربية، الاشتراكات الخلوية المتنقلة.

تصنيف JEL:G2, G29, O55, L96 .

Abstract: This study aims to shed light on the current level of both digital finance and financial inclusion in Maghreb countries. A selection of indicators designed by the G20 to measure comprehensively the financial inclusion categories adopted by digital technologies was analyzed using the analytical descriptive method.

The study found that Maghreb countries remain lagging behind due to low rates of access to and use of traditional official banking services, including credit, account ownership and savings. On the other hand, there are a set of relative improvements in financial expansions, non-cash transactions and digital payments, but these improvements do not correspond to the significant possibilities that these countries have in digital adoption and enhanced financial inclusion.

keywords: financial inclusion; digital finance; Maghreb countries; mobile cellular subscriptions.

Jel Classification Codes:. G2, G29, O55, L96.

[*] **المؤلف المرسل:** مروة كردوسي

1. مقدمة:

ساهم التطور الهائل والسريع في التكنولوجيا المالية إلى ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية بدون فروع بنكية وكذلك تحسين فرص وصول الأفراد لها وتعزيز الشمول المالي، حيث تقلصت العديد من القيود التي تعوق إمكانية الحصول على هذه الخدمات بفضل تلك التكنولوجيا، فإمكانية الاستفادة من الخدمات المالية عامل بالغ الأهمية من أجل التنمية العالمية إذ أنها تيسر الاستثمار في الصحة، التعليم وأنشطة الاعمال، ومن شأن الحسابات البنكية أو الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول إعانة الأسر على إدارة الأزمات المالية الطارئة التي قد تدفعها إلى الفقر، حيث يقوم ملايين الأفراد على المستوى العالمي بالادخار، الاقتراض، سداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية باستعمال الخدمات المالية الرقمية. تصدرت منطقة افريقيا جنوب الصحراء حاليا العالم في نسبة استعمال الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول اذ شهدت بلدانها تقدما سريعا، كما أن نسبة سكان الصين الذين يوظفون هواتفهم للدفع من حساباتهم البنكية عبر الانترنت قد تضاعفت خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، فلا تزال التكنولوجيا تسهم في الشمول المالي وتبلغ حاليا نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات 69% لكن احتمال امتلاك النساء لحساب لا يزال ضئيلا مقارنة بالرجال، فاستفادة النساء من الخدمات المالية قد تساعد لتأهيلهن وتدعيمهن وتقدم التكنولوجيا حلولا واعدة في هذا الميدان. كما تمكنت حكومة الهند من تقليص الفجوة بين الجنسين وتفاوت الدخل بشكل ملحوظ بفضل استعمال بطاقات تحديد الهوية بالبصمة الالكترونية لتيسير الحصول على حسابات، فبإمكان التكنولوجيا تسريع الشمول المالي وضمان الأمن المالي لملايين النساء والرجال الأكثر حاجة اليه، ونظرا للترابط بين أهمية التكنولوجيا المالية وهدف الشمول المالي، فقد اهتمت البنوك المركزية العربية بتفعيلها وتحقيق تقدم في مجالها. ففي الآونة الأخيرة، ظهرت العديد من الدراسات حول الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، يبدو أنه لا يُقال إلا القليل عن الشمول المالي والتمويل الرقمي في العالم العربي، ولهذا تطرقنا الى طرح الاشكالية التالية:

ما هي المستويات الحالية للتمويل الرقمي والشمول المالي في الدول المغاربية؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يمكن للتمويل الرقمي أن يحسن الوضع الحالي المتدني للشمول المالي في الدول المغاربية ويصل إلى المواطنين المغاربيين المستبعدين ويساهم في رفاهيتهم؟
- كيف يؤثر التمويل الرقمي على الشمول المالي في الدول المغاربية؟
- ما الفرق الذي يمكن أن تحدثه التكنولوجيا الرقمية للدول المغاربية؟

الفرضيات:

- تساعد الخدمات المالية الرقمية من خلال القنوات الرقمية، وخاصة أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، المواطنين المغاربيين على الحصول على الخدمات المالية التي يحتاجونها من خلال أجهزة الهاتف المحمول الخاصة بهم.
- التمويل الرقمي أداة قوية لمعالجة مشاكل انخفاض الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها وتعزيز الشمول المالي في الدول المغاربية.
- تساهم التكنولوجيا المالية في تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

أهمية الدراسة:

تجلت أهميت هذه الدراسة في إبراز الوضع الحالي للتمويل الرقمي والشمول المالي في الدول المغاربية، ومدى إمكانية الدول المغاربية من تبني التكنولوجيا الرقمية.

أهداف الدراسة:

- توضيح العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي.
- تقديم نظرة جديدة وشاملة عن مستوى الشمول المالي في الدول المغاربية.

2. مدخل للتمويل الرقمي والشمول المالي

1.2. مفهوم التمويل الرقمي

عرف التمويل الرقمي على أنّه خدمات مالية يتم تقديمها من خلال بنية تحتية رقمية مثل الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت، مما يشجع في النهاية على تقليل استخدام النقد والنظام المصرفي التقليدي.(Manyika et al., 2016, p. 2)

يشتمل التمويل الرقمي على قدر كبير من المنتجات المالية الجديدة والخدمات المالية وبرامج الإدارة المالية والطرق الجديدة للتواصل والتفاعل مع العملاء، التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية (Fintech) ومقدمي الخدمات المالية المبتكرة. Gomber et)

(al., 2017, p. 539 كما يتضمن التمويل الرقمي إجراءًا لمزيج معين من أدوات إدارة الأموال ذات الصلة التي يتم نقلها باستخدام نظام محمول أو قائم على الويب.(Peake, 2012, p. 12). يسمح التمويل الرقمي للأشخاص بالحصول على التمويل من أماكن بعيدة وفي أي وقت، مما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل جيّد في أوقات الحاجة، وبالتالي يقلل من احتمالية وقوعهم في الفقر.(Klapper et al., 2016, p. 3)

في أوروبا، برزت الإنترنت كقناة توزيع معترف بها على نطاق واسع للصناعة المصرفية، وقد اكتشفت جميع البنوك التقليدية فعاليتها مقارنة بالقنوات الأخرى .(Barbesino et al., 2005)

على الرغم من عدم وجود تعريف موحد للتمويل الرقمي، إلا أنّه يمكن تعريفه كمايلي: التمويل الرقمي يشمل جميع المنتجات، الخدمات والتكنولوجيا و/أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات، المدخرات والتسهيلات الائتمانية عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو التعامل المباشر مع مزود الخدمة المالية.

2.2 مفهوم الشمول المالي

هدف الإدماج المالي إلى ضمان الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها مثل الحسابات والمدخرات والائتمان للجميع، بما في ذلك الفقراء والمحرومين. ويستهدف الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك، والأشخاص الذين لم تُعرض عليهم خدمات مالية، ويضعهم تحت مظلة النظام المالي الرسمي، والأشخاص الذين يعانون من نقص في البنوك، والذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية ولكن لم يستخدموها. الهدف الأسمى هو خلق بيئة يمكن لجميع الناس فيها الوصول بسهولة إلى الخدمات المالية لضمان مشاركة الجميع في مسار النمو الاقتصادي وتلقي فوائد النمو الاقتصادي وفقًا لذلك. وقد عرفه مجموعة من الاقتصاديين على النحو التالي:

- الشمول المالي وسيلة لتوفير وصول أسهل وفي الوقت المناسب إلى التمويل لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات المحرومة، والتي بدورها ستعزز النمو الشامل. (Siddik & Kabiraj, 2018, p. 35)
- الشمول المالي هو التوفير المستدام للخدمات المالية ميسورة التكلفة التي تدخل الفقراء في الاقتصاد الرسمي.(ITU, 2016a)

- يشمل الشمول المالي زيادة عدد الأفراد (معظمهم فقراء) الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية من خلال امتلاك حسابات مصرفية رسمية بشكل أساسي، مما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.(Bruhn & Love, 2014)
- تهدف برامج الشمول المالي إلى توفير فرص أكبر مع وصول أسهل إلى الخدمات المالية المناسبة للأشخاص، بما في ذلك الفئات المحرومة، والتي بدورها تعزز التنمية الاقتصادية للبلد.(Hannig & Jansen, 2010, p. 1)

الشمول المالي إجراء يضمن سهولة الوصول، الاستعداد واستخدام الخدمات المالية لجميع الناس في أي بلد. (Sarma, 2015) يؤكد هذا التفسير بصرامة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها لشرائح كاملة من المجتمع، والتي تعد واحدة من أكثر العوامل الحيوية في النمو الاقتصادي للأمة.

3.2 تأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي

يعد تأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي كبيرًا، حيث تتمتع الخدمات المالية الرقمية بإمكانية كبيرة لتضخيم تقديم الخدمات المالية إلى شريحة كبيرة من المجتمع، بما في ذلك الفقراء، من خلال التقنيات المبتكرة مثل الحلول المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة النقود الإلكترونية والبنية التحتية للدفع الرقمي بتكلفة معقولة، في أوضاع مناسبة وفي بيئة آمنة.(George & Paul, 2020, p. 157) وفقًا للتقرير السنوي لسنة 2016 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات(ITU)، يعيش 95٪ من سكان العالم في مناطق مغطاة بإشارة خلوية متنقلة، حيث كان 47٪ من سكان العالم متصلين بالإنترنت، مما يشير إلى حدوث تقدم، ولكن في الوقت نفسه، كان أكثر من نصف سكان العالم، أو ما يقرب من 3.9 مليار شخص، غير متصلين بالإنترنت. يشير هذا إلى وجود إمكانات هائلة لتسوية الأمور المالية رقميًا(ITU, 2016b).

- ان الاستخدام الواسع النطاق للتمويل الرقمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي السنوي لجميع الاقتصادات بنسبة 6٪ بحلول عام 2025.(Manyika et al., 2016)
- الهدف من الخدمات المالية المتاحة عبر المنصات الرقمية هو المساهمة في الحد من الفقر والمساهمة في أهداف الشمول المالي للاقتصادات النامية.(ITU, 2016)

- يؤدي التمويل الرقمي إلى زيادة الشمول المالي، وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات غير المالية، وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد نظرًا لأن ما يقرب من 50٪ من الناس في العالم النامي يمتلكون بالفعل هاتفًا محمولاً.(Jin-Yong, 2014)
- يمتلك التمويل الرقمي القدرة على توفير خدمات مصرفية ميسورة التكلفة ومريحة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية، كما يمكن أن يساعد التحسن الأخير في إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية والقدرة على تحمل تكاليفها في جميع أنحاء العالم ملايين العملاء الفقراء على الانتقال من المعاملات القائمة على النقد إلى المعاملات المالية الرقمية الرسمية على المنصات الرقمية الآمنة.(Lyman & Lauer, 2015)
- يقوم التمويل الرقمي بتعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الرقمية من خلال توفير وصول مناسب إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية (والتسهيلات الائتمانية) للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والتي يمكن أن تعزز الإجمالي، وبالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي، كم يمكن أن يؤدي أيضًا إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي وزيادة الوساطة المالية، سواء للعملاء أو للاقتصاد.
- يفيد التمويل الرقمي الحكومات أيضًا من خلال توفير منصة لتسهيل الزيادة في إجمالي النفقات مما يؤدي لاحقًا إلى زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن الزيادة في حجم المعاملات المالية.(Manyika et al., 2016)
- للتمويل الرقمي فوائد لمنظمي النظام المالي والنقدي لأن اعتماد التمويل الرقمي على نطاق واسع يمكن أن يقلل بشكل كبير من تداول الأموال السيئة (أو المزيفة)، وما إلى ذلك. تشمل المزايا الأخرى للتمويل الرقمي للعملاء تحكمًا أكبر في التمويل الشخصي للعملاء وسرعة اتخاذ القرارات المالية والقدرة على إجراء المدفوعات واستلامها في غضون ثوانٍ.
- يمكن للخدمات المالية الرقمية الموجهة إلى المجتمعات الريفية والفقيرة أن تحسن الوصول إلى التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب ضعف شبكات النقل وساعات الانتظار الطويلة في قاعات البنوك، تقليل وجود عملاء البنوك في فروع البنوك وتقليل التكلفة لأن البنك سيحتفظ بفروع أقل بكفاءة من حيث التكلفة، وسيكون

لانخفاض التكاليف آثار إيجابية على ربحية البنوك والشمول المالي في المجتمعات الريفية والفقيرة(Shofawati, 2019).

- يمكن أن يوفر التمويل الرقمي منصة أكثر ملاءمة للأفراد لإجراء المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك مدفوعات الكهرباء، إمدادات المياه، تحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك. إذا كانت منصات التمويل الرقمي سهلة الاستخدام، يمكن لمستخدمي الخدمات المالية الرقمية المساعدة في إعلام وإقناع أقرانهم في القطاع الرسمي 11 وغير الرسمي (الريفي) للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي. (Ozili, 2018)

في الختام يجب أن يحسن التمويل الرقمي رفاهية الأفراد والشركات الذين لديهم حسابات مصرفية رسمية ولديهم أموال في حساباتهم لإتمام معاملات مالية متعددة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الفوائد المتوقعة للتمويل الرقمي بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديم الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة. إلا ان العلاقة الإيجابية بين التمويل الرقمي والشمول المالي أقوى، تظهر جلية لدى مستخدمي التمويل الرقمي ذوي الدخل المرتفع والمتوسط بينما قد تكون العلاقة غير خطية أو سلبية بالنسبة لمستخدمي التمويل الرقمي ذوي الدخل المنخفض والفقراء لأن مستخدمي التمويل الرقمي في المجتمعات الأصلية والفقيرة على الرغم من الإقناع يمكن أن يرفضوا استخدام خدمات التمويل الرقمي بسبب: المعتقدات الخرافية والدينية لديهم حول التقدم التكنولوجي والابتكار، الرسوم غير المعقولة التي يفرضها مقدمو الخدمات المالية الرقمية، الأمية المالية وأسباب أخرى.

3. الشمول المالي في الدول المغاربية

1.3 الوصول الى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها

الحصول على الخدمات المالية ضروري للتنمية فاذا امتلك البشر حسابا مصرفيا فهذا سيسهل الأمر للحصول على التربية، التعليم وما الى ذلك، واخراجهم من دائرة الفقر.

1.1.3 ملكية الحساب وحساب الادخار

نظرًا لأن فتح حساب يعد خطوة مهمة نحو الشمول المالي، يجب النظر في هذا المؤشر. كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل1: ملكية الحساب، حساب الادخار في الدول المغاربية(2017-2021)

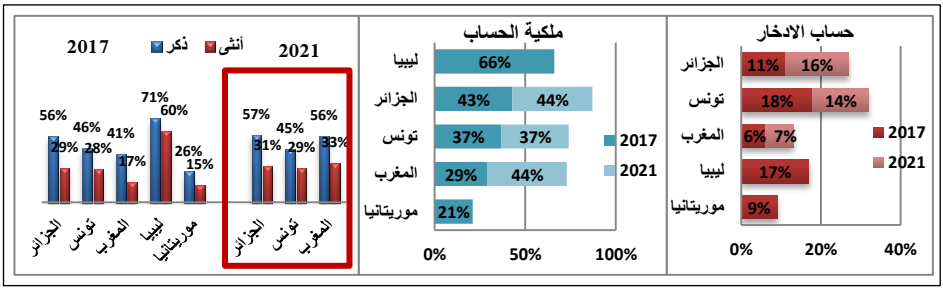

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على:

(GPFI. https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/algeria. consulted on 19/06/2022 at 12 :33h).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنّ ليبيا لها حصة الأسد في ملكية الحساب لسنة 2017 بنسبة66% تليها في المرتبة الثانية الجزائر بنسبة43%، وهي مكانة لا بأس بها مقارنة بالدول الأخرى المجاورة حيث يجذر الذكر أنّ هذه الأخيرة سجلت انخفاضًا مقارنة بعام 2014 من حيث ملكية الحساب(43٪ في 2017 مقابل 50٪ في 2014). وهذا دليل على وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة لتعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية. وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2021 حيث شهدت الجزائر زيادة طفيفة قدرت بـ1% أما المغرب فقد شهدت ارتفاعا لا بأس به قدر بـ15%. فحتى لو سجل فتح الحساب زيادة فإنّ التفاوتات مستمرة بين الجنسين57% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل31% من النساء البالغين وهذا في سنة2021، أي أنّ هناك فجوة واسعة بين الجنسين بنسبة 26%، حيث يجذر الذكر أنّ هذه الأخيرة انخفضت بـ1% مقارنة بسنة2017 إلا أنها أعلى مقارنة بالدول المجاورة: تونس(17%)، المغرب(25%)، ليبيا وموريتانيا(11%). مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الائتمان في المؤسسات الرسمية الجزائرية، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية. في عام 2017، أفاد 38٪ من البالغين في الجزائر أنهم ادخروا المال في العام الماضي(48٪ في العالم). كما أفاد16% فقط من المدخرين لسنة2021 أنهم حققوا مدخرات رسمية في بنك أو مؤسسة مالية أخرى، حيث حققت زيادة عن سنة2017 تقدر بـ5%، وهذه الاخيرة أعلى مقارنة بالدول المجاورة 4% و1% لكل من تونس والمغرب على التوالي. فإذا كان امتلاك حساب شرطًا أساسيًا للمدخرات الرسمية، فإنّ النسبة المئوية للاحتفاظ بحساب أعلى من المدخرات، مما يدل على أن استخدام حسابات

التوفير لا يزال منخفضًا. في هذا الصدد، هناك سببان رئيسيان يبرران الادخار: الشيخوخة، الانشاء أو الادخار لبدء الأعمال التجارية أو تشغيلها أو توسيعها.

عموما أظهر العالم العربي وبالأخص الدول المغاربية بعض التحسينات النسبية من سنة 2017 إلى غاية سنة 2021، إلا أنه لا يزال متخلفًا عن العالم والعديد من المناطق الإقليمية، حيث شهدت معظم الدول المغاربية نموًا طفيفًا، ولكن بشكل ملحوظ لم يتجاوز أي بلد مغاربي نسبة 50٪ من انتشار الخدمات المالية الرسمية في المتوسط.

2.1.3. اقتراض الأموال

وفقًا لاستطلاع Findex، المصادر الرئيسية لاقتراض الأموال في الدول المغاربية هي: الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء، الاقتراض من مؤسسة مالية كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل2: المصادر الرئيسية لاقتراض المال في الدول المغاربية(2017-2021)

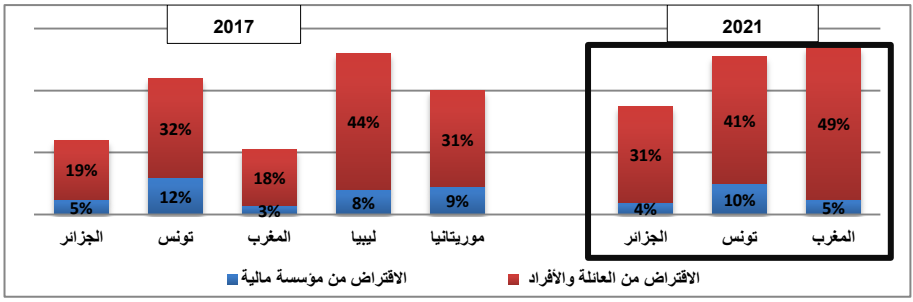

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على:

(Global findex database. (2021). https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data) .

بناءً على الشكل أعلاه يتضح أنه في دول المغرب العربي كان الاقتراض من العائلة والأفراد إلى حد بعيد المصدر الأكثر شيوعا للائتمان، وبنسبة ضئيلة جدا يتجه بعض المقترضون إلى الائتمان الرسمي، الذي شهد انخفاضا ملحوظا على مستوى الدول المغاربية من سنة 2017 الى سنة2021، خاصة الجزائر والمغرب حيث وصلت نسبة المقترضون من المؤسسات المالية الرسمية 5% وهي نسبة متدنية مقارنة بتونس 12%، وهذا ما استدعى اتخاذ استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي.

من هنا نستطيع القول أنّ المنطقة المغاربية تتمتع ببيئة اقتراض نشطة بشكل مميز ومع ذلك، تُعزى النسبة المنخفضة إلى القنوات الرسمية، وبذلك يمكن معالجة هذا الطلب بشكل أكثر ملاءمة من خلال القنوات الرقمية.

3.1.3. البالغون النشطون بشكل رسمي في البنوك

المودعون لدى البنوك التجارية، هم العدد المبلغ عنه لأصحاب حسابات الودائع في البنوك التجارية والبنوك المقيمة الأخرى التي تعمل كبنوك تجارية والشركات غير المالية المقيمة (العامة والخاصة) والأسر. الأنواع الرئيسية للودائع هي الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لأجل.

الشكل رقم (03): حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ

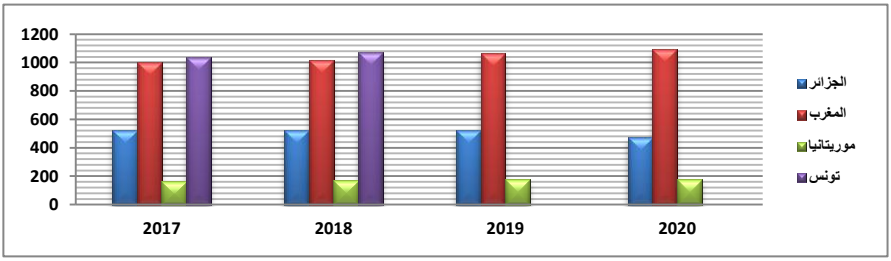

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على:

(FRED. (2022). https://fred.stlouisfed.org/series/DZAFCAODCANUM. consulted on 19/06/2022 at 14 :03h).

بناء على الشكل أعلاه تظهر كل من الجزائر وموريتانيا حسابات إيداع منخفضة حيث تمتلك البنوك التجارية في الجزائر 19% فقط سنة 2020 في حين أنّ موريتانيا تقف دون هذا المعدل ومعظم قدراتها المالية الحالية متخلفة نسبيا، أمّا البلدان التي تسجل أنظمة مالية متطورة نسبيا في المنطقة مثل المغرب وتونس تسجل 38% و37% من حسابات الودائع لكل 1000 بالغ. إنّ التوسع الجغرافي للخدمات المصرفية الرسمية لا يمكن أن يجتذب بشكل مرضٍ حسابات الودائع للبالغين، وقد تسبب ذلك في حالة من الشمول المالي الضعيف في الدول المغاربية.

4.1. 3 الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي

إنّ الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها أمر ضروري، حيث تتيح الخدمات مثل المدخرات، التأمين، المدفوعات، الائتمان والتحويلات للأفراد إدارة حياتهم، التخطيط، دفع النفقات، تنمية أعمالهم وتحسين رفاهيتهم بشكل عام. ونظرًا لأنّ البنوك لا

تزال واحدة من المؤسسات الرئيسية للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، فإنّ وجود فرع مصرفي يمكن الوصول إليه يعد نقطة أولية مهمة للوصول إلى الخدمات المالية وبالتالي استخدامها. يتم استكمال فروع البنوك بنقاط وصول مهمة أخرى مثل ماكينات الصرف الآلي لجميع المؤسسات المالية الرسمية والتي يمكن أن تمتد الخدمات المالية إلى المواقع البعيدة. ولجعل المؤشرين قابلين للمقارنة، يتم تقديم الأرقام كمرجع لكل 100 ألف بالغ في البلد المعني. كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل4: عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي بالدول المغاربي(2017-2020)

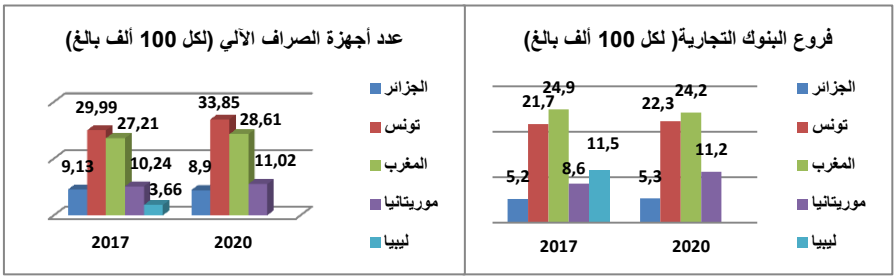

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على :

(Word bank. https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?locations=MR-LY-MA-DZ-TN. consulted on 20/06/2022 at 12 :10h).

يظهر الشكل أعلاه أنّ الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة في التغطية المصرفية مقارنة بالدول المجاورة، حيث نجد 5 وكالات مصرفية فقط لكل 100 ألف بالغ، بينما المغرب وصلت سنة 2020 لمعدل 25 وكالة لكل 100 ألف بالغ، أي ما يقارب 5 أضعاف، تليها تونس بمعدل 22 وكالة وأكثر، وبهذا يتبين أن كل من المغرب وتونس تحققان الإشباع المالي لمواطنيها. وهذا ما يؤكده معدل ماكينات الصراف الآلي أيضا حيث يظهر جليا نمو كل من تونس والمغرب في درجة التوزيع والاشباع المالي في استهلاك الخدمات المصرفية، وبالتالي هناك مرونة كبيرة واستخدام أكبر لتكنولوجيا الاتصال المالي بين مختلف الأعوان الاقتصاديين مما يسمح بالتسوية الآلية، المرنة والسريعة للمعاملات المالية. أمّا الجزائر فبات يظهر جليا الضغط الكبير من جهة الصرافات الآلية كما يظهر أنّ هناك اقصاء مالي كبير نظرا لشساعة مساحتها مقارنة بنظيرتها في المغرب العربي. وبهذا يتبين من خلال هاذين المؤشرين التقدم النسبي لكل من تونس والغرب في درجة الشمول المالي ويعزى ذلك بدرجة أساسية إلى بنية الساحة المصرفية للبلدين مقارنة

بالجزائر حيث توجد منافسة كبيرة بين البنوك العمومية ونظيرتها الخاصة النشطة عكس الجزائر التي تسيطر فيها البنوك العمومية على الساحة المصرفية ممّا يُغيِّب عنصر المنافسة التي من شأنها تطوير خدمات المصرفية.

2.3. المعاملات الرقمية في الدول المغاربية

تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض وبالأخص الدول المغاربية نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها وذلك من خلال استخدام الهاتف المحمول والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، وذلك كون أن التقنيات المالية الحديثة تؤثر بشكل إيجابي على معدلات الشمول المالي، خصوصا في المناطق النائية، ولهذا أصبح الهاتف المحمول "سلعة" في جميع أنحاء العالم. كما أنه أداة هائلة للتنمية في القارة الأفريقية وهذا ما يظهره الشكل.

الشكل رقم (05): نسبة البالغين الذين قاموا بمعاملات رقمية سنة 2017-2021

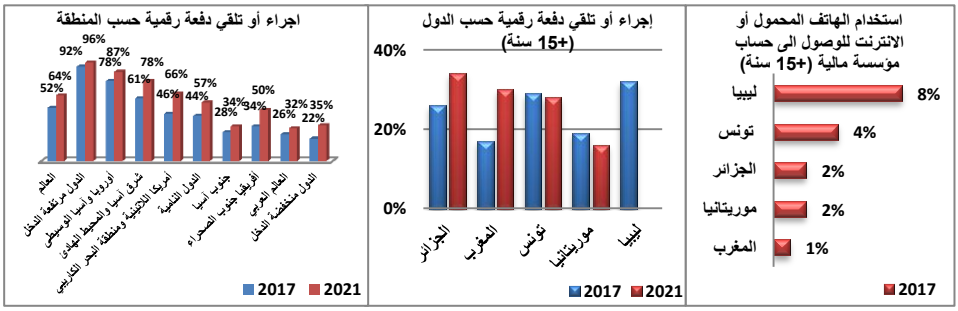

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على:

(Word bank. https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?locations=MR-LY-MA-DZ-TN. consulted on 21/06/2022 at 15 :10h).

من الملاحظ بناء على الشكل أعلاه أن نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية متدني في الدول المغاربية أين لا يتعدى 8% سنة2017(في العالم 23%) والتي استحوذت عليها ليبيا، تليها في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي كل من تونس، الجزائر وموريتانيا بـ4%، 2% وهي نسب ضعيفة جدا.

تحسن استخدام أو تلقي المعاملات المالية الرقمية إلى حد ما في العالم العربي بين عامي2017 و2021 على المستويين الإقليمي والقطري. على المستوى الإقليمي، انتقل العالم العربي من 26٪ في2017 إلى32٪ في2021، على غرار الدول منخفضة الدخل، لكنه لا يزال أقل بكثير من المناطق الأخرى مثل الدول مرتفعة الدخل(OECD)96%،

أوروبا وأسيا الوسطى(ECA)87%، شرق آسيا والمحيط الهادئ(EAP)78% في نفس العام 2021. على المستوى القطري، أظهرت الدول المغاربية نموًا ملحوظًا حيث تحسن استخدام أو تلقي المعاملات المالية الرقمية إلى حد ما خاصة الجزائر والمغرب والتي تراوحت بين سنتي 2017 و2021 حوالي30%، 34% على غرار باقي الدول المغاربية.

وبصفة عامة، تظهر الدول المغاربية نموًا ملحوظًا، مقارنة بالطرق المالية التقليدية، في تنفيذ المدفوعات الرقمية، وقد يكشف هذا أيضًا عن مستوى اهتمام الدول المغاربية بالتكنولوجيا المالية والمعاملات الرقمية.

1.2.3 فوائد التكنولوجيا الرقمية للأسر المغاربية

يشهد مجال التكنولوجيا المالية الرقمية نموًا وقد سهل المعاملات المصرفية والمالية المهمة، خاصة للفقراء في البلدان النامية مما أدى أيضًا إلى تحسين الشمول المالي. بشكل أساسي، يدعم الشمول المالي الأدوات الرقمية لتقديم الخدمات المالية المناسبة، لا سيما في البلدان النامية مثل العالم العربي، فنظرا ان الدول المغاربية ضمن الدول العربية فان ما ينطبق على الدول العربية ينطبق على المغاربية، يمكن للقنوات المالية الرقمية أن تساعد الأسر الفقيرة في الدول العربية على بناء المدخرات والاستثمارات والحصول على الائتمان من خلال الشمول المالي. كما تبين أن للشمول المالي آثار إيجابية على الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة عدد الودائع في البنوك، فقد أثبتت دراسة قام بها كل من Pereira & Owen (2018) باستمرار وجود علاقة قوية وإيجابية بين الشمول المالي ومستوى النمو الاقتصادي في بحثهما حول الشمول المالي الذي استخدم فيه بيانات لـ83 دولة على مدى 10 سنوات. (Owen & Pereira, 2018)

يمكن للتمويل الرقمي أيضًا أن يحفز الوصول الكافي إلى الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) التي تشكل جزءًا كبيرًا من أنشطة الأعمال الصغيرة العربية وبالتالي تساهم بشكل إيجابي في معدل البطالة في المنطقة خاصة وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها كثيفة العمالة.(Nemoto & Koreen, 2019) كما يعتمد معظم الفقراء في العالم العربي، بما في ذلك النساء وصغار مولدي الدخل، بشكل أساسي على الموارد المالية غير الرسمية لأن البنوك الرسمية لم تكن خيارًا متاحا بسبب التعقيدات التي تفرضها البنوك.

يمكن للخدمات المالية الرقمية من خلال القنوات الرقمية، وخاصة أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، أن تساعد الأسر في الحصول على الخدمات المالية التي يحتاجونها من خلال أجهزة الهاتف المحمول الخاصة بهم. باختصار، إنّ استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي ضروري للعالم العربي لتحسين التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والنمو الاقتصادي. وقد شجع هذا وفقا لدراسة قام بها Abbasi & Weigand (2017)، العديد من البلدان النامية على الاستثمار بكثافة في بناء البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات لتسهيل التحول الناجح إلى الخدمات المصرفية الرقمية. (Abbasi & Weigand, 2017)

قد يؤدي التبني العالمي للتقنيات الرقمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)إلى تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية ضخمة تقدر بمئات المليارات من الدولارات، وذلك وفقًا لتقرير البنك الدولي الذي يوضح:(Cusolito et al., 2021)

- إنّ اعتماد التقنيات الرقمية يمكن أن يسرع النمو وخلق فرص عمل، وبصورة أكثر دقة فإن الاستخدام الواسع النطاق للخدمات الرقمية مثل الأموال عبر الهاتف المحمول والمدفوعات غير المادية من المرجح أن يحفز بقوة النمو الاقتصادي. يُفسر تأثير التوسع هذا بشكل أساسي من خلال حقيقة أن التقنيات الرقمية تقلل من تكاليف المعلومات التي تعيق المعاملات الاقتصادية، وبانخفاض هذه التكاليف يزداد عدد المستخدمين.
- يمكن أن تؤدي الرقمنة الكاملة للاقتصاد إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 46٪ على الأقل على مدار 30 عامًا، وهو ما يمثل مكاسب طويلة الأجل تقدر بما لا يقل عن 1.6 تريليون دولار للمنطقة. ويقدر التقرير، في العام الأول، زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 300 مليار دولار. ستكون مكاسب النمو أكثر وضوحًا في البلدان منخفضة الدخل، حيث ستصل إلى 71٪ على الأقل، مع العلم أنها تتبع من تقليص الفجوة الرقمية وأن هذا أقل وضوحًا في البلدان ذات الدخل المرتفع.
- فوائد الانتقال إلى اقتصاد أكثر رقمية هائلة ويجب على الحكومات بذل ما في وسعها لإزالة الحواجز التي تعيق هذا التحول. وأكد فريد بلحاج، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن المكاسب ستزداد كلما زادت سرعة الانتقال.

- من شأن التحول الرقمي أن يخلق فرص عمل في منطقة يكون فيها معدل البطالة عند مستوى غير مقبول، لا سيما بين الشباب والنساء.
- يسلط التقرير الضوء على مفارقة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: في حين أن مستوى تبني السكان للشبكات الاجتماعية مرتفع مقارنة بمستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن استخدام الإنترنت والأدوات الرقمية، مثل المدفوعات عن طريق الهاتف المحمول ليس كذلك، فحوالي66٪ من الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يستخدمون الإنترنت، مقارنة بـ61٪ فقط في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و54٪ في شرق آسيا والمحيط الهادئ. في المقابل، يبلغ معدل استخدام المدفوعات الرقمية في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أي باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)32٪، بينما يصل إلى43٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بالإضافة إلى ذلك، في معظم دول المنطقة (باستثناء إيران والإمارات العربية المتحدة)، يكون انتشار الأموال عبر الهاتف المحمول أقل مما يمكن أن يكون، نظرًا لمستويات عائدات الأموال عبر الهاتف المحمول. على سبيل المثال، نسبة السكان الذين لديهم حساب نقدي عبر الهاتف المحمول في دول الخليج (21٪) أقل من تلك الموجودة في إفريقيا جنوب الصحراء(24٪). ربما يرجع هذا الإحجام عن استخدام التقنيات الرقمية في المعاملات المالية إلى افتقار المجتمع إلى الثقة في الإدارة العامة والشركات التجارية، يتم تفسيره أيضًا من خلال اللوائح التي تعقد التحول الرقمي.

وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة فتح سوق الاتصالات للمنافسة، مما قد يساعد على زيادة المعروض، استخدام الأموال المتنقلة والمدفوعات الرقمية، علاوة على ذلك، تحسين الشمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى الحسابات الجارية. كما يلزم اتخاذ تدابير لوضع إطار تنظيمي أقوى يقضي إلى تطوير التجارة الإلكترونية، ولا سيما فيما يتعلق بأنظمة التوقيع الإلكتروني وحماية خصوصية البيانات والأمن السيبراني. بشكل عام، من الضروري إعطاء الأولوية للإصلاحات الضرورية لتعميم المدفوعات غير المادية من أجل حل "المفارقة الرقمية" وتسريع التحول الرقمي للاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2.2.3. قدرة الدول المغاربية على تبني المنصات الرقمية

شجع نمو شركات التكنولوجيا المبتكرة مثل مزودي شبكات الهاتف المحمول العديد من العملاء العرب على استخدام الخدمات المالية الرقمية بدلاً من المعاملات النقدية. نظرًا لأن الأمر أصبح مبسطًا نسبيًا، فإن الأسر المستبعدة سابقًا تحتاج فقط إلى فتح حساب والحصول على وصول رقمي للاقتراض وإجراء المعاملات عن بعد.

الشكل6: الاشتراكات الخلوية المتنقلة(لكل100شخص) حسب المنطقة والدول المغاربية

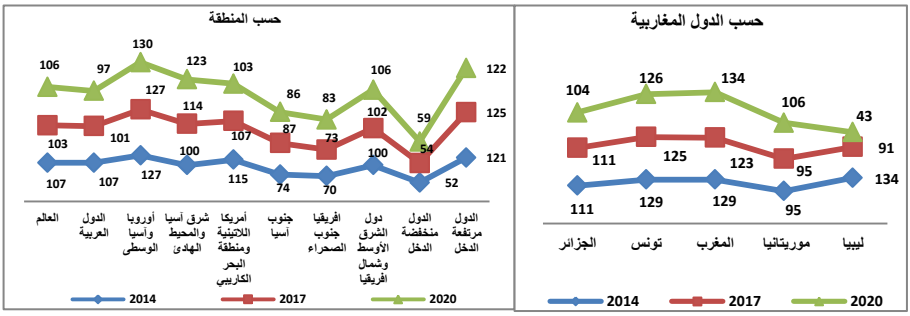

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على

(Word bank. https://data.worldbank.org/indicator/IT.CEL.SETS.P2?locations=DZ-TN-MA-MR-LY&start=2017. consulted on 23/06/2022 at 22:33h).

بناءً على الشكل أعلاه يتضح أنّ الاشتراكات الخلوية المتنقلة (لكل 100 شخص) شهدت انخفاضا بمعدل 9% في العالم العربي، من 107% في عام 2014 إلى 97% في عام 2020. بالمقابل نلاحظ أيضا انخفاض في الاشتراكات الخلوية المتنقلة لكل من الجزائر، تونس، موريتانيا وليبيا وذلك بمعدل 6%، 2%، 11% و67% على التوالي بين سنتي 2014-2020، فوفقا للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) فإنّ ارتفاع تكاليف النفاذ إلى الإنترنت مقارنةً بالدخل لا يزال أحد الحواجز الرئيسية أمام استعمال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم، ومع أخذ الفروق في الدخل في الاعتبار، نجد أنّ الاشتراكات المتنقلة التي تشمل 1,5 غيغابايت من البيانات على الأقل في البلدان النامية يكلف حوالي أربعة أضعاف نفس الاشتراك في البلدان المتقدمة. فقد كانت البلدان النامية هي المحرك الرئيسي لهذا الانخفاض في الأسعار العالمية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة واضحة في ميسورية التكلفة بين البلدان المتقدمة والنامية. فبينما حفزت جائحة فيروس كورونا (COVID-19)التحول الرقمي، فلا تزال هناك حاجة إلى ربط

جميع الناس بالتعليم والعمل والصحة والأعمال والخدمات الحكومية، لهذا وجب بناء بنية تحتية من أجل مستقبل أفضل، وليس من أجل الأوقات الصعبة فقط.

وفقاً للهدف الثاني الذي حددته لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لعام2025(ITU, 2018)، ينبغي ألا تزيد تكلفة الاشتراكات الخلوية في البلدان النامية عن 2% من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI) الشهري. فلا تزال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غالبية البلدان الأقل نمواً (LDC) باهظة التكلفة.

ومن هنا نستطيع القول أنّ الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول المغاربية بحاجة إلى تسريع التقدم لإزالة حواجز التكلفة التي تواجه خدمات الإنترنت. حيث أنّ الجائحة لا تأكد على الأهمية الحاسمة للنفاذ إلى الإنترنت في عالم اليوم فحسب، بل تكشف أيضاً نطاق عدم المساواة الرقمي الذي لا يزال قائماً. وبهذا تكون هذه الدول بحاجة إلى عمل منسق وطموح لإتاحة توصيلية هادفة وميسورة التكلفة للجميع، وتوجيه الجهود نحو الأشخاص الأقل احتمالاً أن يكونوا موصولين بالإنترنت، بمن فيهم الفقراء والسكان الريفيون والنساء والأشخاص الذين يعيشون في أقل البلدان نمواً. ونظراً لأن العالم أصبح رقمياً بشكل متزايد، أصبحت الحاجة إلى توسيع التوصيلية للجميع أكثر إلحاحاً.

اتخذت العديد من الدول العربية خطوات أولية لتحسين التمويل الرقمي والشمول المالي من خلال تفعيل الأشكال القانونية، على سبيل المثال لاستخدام محافظ الهاتف المحمول بدأت الدول المغاربية محاولات جادة لزيادة قدراتها المالية واعتماد معايير دولية، ضف إلى ذلك التقدم المحرز في إطلاق أطر تنظيمية مهمة لتعزيز الشمول المالي. وبذلك تظهر الدول المغاربية خاصة حالة استعداد لتعميق الشمول المالي، نظرا للاهتمام الذي أبداه اللاعبون الرئيسيون ومستوى الأنظمة المعمول بها في البنوك المركزية في الجزائر، تونس، والمغرب. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الدول المغاربية الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي والتزامها بمبادئ الشمول المالي. (Fund, 2020)

وبالتالي، فإنّ الطموح للوصول إلى السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك من خلال الخدمات المصرفية المباشرة يبدو راسخًا ويبدو أنّ الدول المغاربية مستعدة للانضمام إلى العالم الرقمي ولعب دور نشط فيه. ركزت العديد من الدول العربية مؤخرًا على تسهيل البيئة للمعاملات الرقمية في بعض المجالات واستثمرت في بناء أنظمتها لمواكبة التطورات

الحديثة، ومع ذلك، يجب إعادة النظر في بعض السياسات والإجراءات لتسريع تبني التقنيات الرقمية في المستقبل.

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها القضايا الأساسية المتعلقة بالتطورات الأخيرة للتمويل الرقمي كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الدول المغاربية، تم التوصل إلى أنّ دول المغرب العربي شهدت بعض التحسينات النسبية في استخدام الخدمات المالية (ملكية الحساب وحساب الادخار) كما أنّها تتمتع ببيئة اقتراض نشطة بشكل مميز إلا أنّ النسبة المنخفضة تعزى إلى القنوات غير الرسمية، وهذا دليل أنّ هناك حالة من الشمول المالي الضعيف، تعتبر الدول المغاربية حاليًا أقل بكثير من المناطق الأخرى في العديد من أبعاد الشمول المالي نظرًا لأن قنوات التمويل الرسمية لم تكن قادرة على الوصول إلى الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك في المنطقة، وهذا ما أكدته الفجوة الرقمية بين الجنسين العالية، وهي تمثل تحديا متكررا للتنمية. من ناحية أخرى شهدت الدول المغاربية بعض التحسينات النسبية في التوسعات المالية، المعاملات الغير نقدية والمدفوعات الرقمية عبر الهاتف المحمول وهذا دليل أنّ هذه الدول لديها القدرة على تبني التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الشمول المالي. ولهذا ارتأينا اقتراح بعض التوصيات للاستفادة بشكل أفضل من التمويل الرقمي لزيادة الشمول المالي.

- **الاقتراحات:**

بناءً على النتائج والاستنتاجات الواردة في هذه الدراسة، تم تقديم التوصيات التالية:

- إجراء دراسة سوقية شاملة لكل دولة من أجل فهم أفضل لنماذج الشمول المالي في كل منطقة، مع تحديد الاحتياجات والتوقعات.
- تطوير وتصميم خدمات ومنتجات مالية رقمية تلبي احتياجات وتوقعات الأسر المغاربية مع مراعاة الاختلافات بين هذه الدول.
- تقديم التوعية بالتمويل الرقمي لتعزيز قطاع مالي أكثر تنافسية وابتكارا، بشكل عام إنشاء قطاع مالي تنافسي في الدول المغاربية يمنح المستهلكين إمكانية الوصول إلى المنتجات المالية المبتكرة، مع ضمان حماية المستهلك والاستقرار المالي.

- التركيز على الفئات والأفراد المستضعفين الذين يتزايدون بسرعة في المنطقة ولا سيما النساء والمهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا عند تصميم خدمات الدعم الغذائي ومنتجاتها.
- دعم استيعاب التقنيات الجديدة مثل بلوكشين، الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية في القطاع المالي، بهذف تعزيز التقارب نحو التكنولوجيا المالية والقطاع المالي.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالإضافة إلى الأعمال الصغيرة المنتشرة بشكل في المنطقة المغاربية والتي تتطلب خدمات مالية رقمية مناسبة.
- تحديد العوائق والتحديات الكامنة التي تواجه الشمول المالي الرقمي وتقديم اقتراحات حول استخدام التكنولوجيا المالية في منطقة المغرب العربي.
- إنشاء نوع من التحالف المغاربي للشمول المالي الذي يدعم الابتكار والبحث والتطوير في هذا المجال ونشر الوعي.
- يلزم اتخاذ تدابير لوضع إطار تنظيمي أقوى يقضي إلى تطوير التجارة الإلكترونية، ولا سيما فيما يتعلق بأنظمة التوقيع الإلكتروني وحماية خصوصية البيانات والأمن السيبراني. بشكل عام، من الضروري إعطاء الأولوية للإصلاحات الضرورية لتعميم المدفوعات غير المادية من أجل حل "المفارقة الرقمية" وتسريع التحول الرقمي للاقتصاد في منطقة المغرب العربي.

5. قائمة المراجع:

Abbasi, T., & Weigand, H. (2017). The Impact of Digital Financial Services on Firm's Performance:a Literature Review. https://arxiv.org/pdf/1705.10294.pdf

Barbesino, P., Camerani, R., & Gaudino, A. (2005). Digital finance in Europe: Competitive dynamics and online behaviour. Journal of Financial Services Marketing 9(4), 329-343. https://link.springer.com/content/pdf/10.1057/palgrave.fsm.4770164.pdf

Bruhn, M., & Love, I. (2014). The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico. The Journal of Finance. https://www.researchgate.net/profile/Miriam-Bruhn-2/publication/262387220_The_Real_Impact_of_Improved_Access_to_Finance_Evidence_from_Mexico/links/578d1c3308ae5c86c9a655

05/The-Real-Impact-of-Improved-Access-to-Finance-Evidence-from-Mexico.pdf

Cusolito, A. P., Gévaudan, C., Lederman, D., & Wood, C. A. (2021). The Upside of Digital for the Middle East and North Africa (How Digital Technology Adoption Can Accelerate Growth and Create Jobs, Issue. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37058/9781464816635.pdf?sequence=10&isAllowed=y

Fund, A. M. (2020). Financial Inclusion for the Arab Region Initiative. https://www.amf.org.ae/modules/fiari/assets/brochures/fiari-brochure.pdf

George, B., & Paul, J. (2020). Digital Transformation in Business and Society Theory and Cases. Springer. https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-030-08277-2.pdf

Gomber, P., Koch, J.-A., & Siering, M. (2017). Digital Finance and FinTech: current research and future research directions. J Bus Econ Springer, 87: 537–580. https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s11573-017-0852-x.pdf

Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues [ADBI Working Paper Series]. Asian Development Bank Institute, 259. https://www.adb.org/sites/default/files/publication/156114/adbi-wp259.pdf

ITU. (2016a). Digital Financial Inclusion (Issue Brief Series, Issue. https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Digital-Financial-Inclusion_ITU_IATF-Issue-Brief.pdf

ITU. (2016b). ICT Facts and Figures (Mobile network coverage and evolving technologies, Issue. https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2016.pdf

ITU. (2018). 2025 Targets: Connecting the Other Half. https://broadbandcommission.org/Documents/publications/wef2018.pdf

Jin-Yong. (2014). Digital Finance: Empowering the Poor via New Technologies. word bank. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/10/digital-finance-empowering-poor-new-technologies

Klapper, L., El-Zoghbi, M., & Hess, J. (2016). Achieving the Sustainable Development Goals The Role of Financial Inclusion. https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Achieving-Sustainable-Development-Goals-Apr-2016_0.pdf

Lyman, T., & Lauer, K. (2015). What is Digital Financial Inclusion and Why Does it Matter? CGAP. https://www.cgap.org/blog/what-digital-financial-inclusion-and-why-does-it-matter

Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016). Digital finance fo all: powering inclusive growth in emerging economies (McKinsey & Company, Issue. https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/Employment%20and%20Growth/How%20digital%20finance%20could%20boost%20growth%20in%20emerging%20economies/MGI-Digital-Finance-For-All-Executive-summary-September-2016.ashx

Nemoto, N., & Koreen, M. (2019). Digital Innovation Can Improve Financial Access for SMEs. G20 Japan. https://www.g20-insights.org/wp-content/uploads/2019/05/t20-japan-tf9-1-digital-innovation-improve-financial-access-smes-1.pdf

Owen, A. L., & Pereira, J. M. (2018). Bank concentration competition and financial inclusion. Elsevier. https://www.researchgate.net/publication/325599430_Bank_concentration_competition_and_financial_inclusion/fulltext/5e7901474585158bd501a31a/Bank-concentration-competition-and-financial-inclusion.pdf

Ozili, P. K. (2018). Impact of Digital Finance on FinancialN Inclusion and Stability. Munich Personal RePEc Archive. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/84771/1/MPRA_paper_84771.pdf

Peake, C. (2012). Old problems New solutions: Harnessing Technology and Innovation in The Fiht Against Global Proverty (Global Economy and Development, Issue. https://www.africaportal.org/documents/8873/brookings_roundtable_full_report.pdf

Sarma, M. (2015). Measuring financial inclusion. Economics Bulletin, 35(1), 604-611. http://www.accessecon.com/Pubs/EB/2015/Volume35/EB-15-V35-I1-P64.pdf

Shofawati, A. (2019). The Role of Digital Finance to Strengthen Financial Inclusion and the Growth of SME in Indonesia. KnE Social Science, 389-407

https://www.researchgate.net/publication/332196655_The_Role_of_Digital_Finance_to_Strengthen_Financial_Inclusion_and_the_Growth_of_SME_in_Indonesia/fulltext/5ca60a79a6fdcca26dfd8afa/The-Role-of-Digital-Finance-to-Strengthen-Financial-Inclusion-and-the-Growth-of-SME-in-Indonesia.pdf

Siddik, N. A., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1). https://www.researchgate.net/publication/324943165_Does_Financial_Inclusion_Induce_Financial_Stability_Evidence_from_Cross-country_Analysi/fulltext/5af06b16a6fdcc243647023a/Does-Financial-Inclusion-Induce-Financial-Stability-Evidence-from-Cross-country-Analysi.pdf